فاشتري في الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في
الاصح ومتى خالف الوكيل في بيع ماله او الشراء بعينه
فتصرفه باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل
وقع للوكيل وان سماه فقال البايع بعتك فقال
اشتريت لفلان فكذا في الاصح وان قال بعت
موكلك زيدا فقال اشتريت له فالمذهب بطلانه
ويد الوكيل يد امانة وان كان بجعل فان تعدى
ضمن ولا ينعزل في الاصح واحكام العقد تتعلق
بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد
بمفارقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط
الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبه البايع
بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلان كان
الثمن معينا وان كان في الذمة طالبه ان انكر
وكالته او قال لا اعلمها وان اعترف بها طالبه ايضا
في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن و

الموكل كما صيل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف
في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان
اعترف بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل على الموكل
قلت والمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح
والله اعلم فصل الوكالة جائزة من الجانبين
فاذا عزله الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة
او ابطلتها او اخرجتك منها انعزل فان عزله و
هو غائب انعزل في الحال وفي قوله لا حتى يبلغه
الخبر ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة انعزل
وينعزل بخروج احدهما عن اهلية التصرف
بموت او جنون وكذا اغماء في الاصح وبخروج محل
التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة نسيان
او لغرض في الاخفاء ليس بعزل فان تعمده لا غرض
انعزل وان اختلفا في اصلها او صفتها بان قال
وكلتني في البيع بنسيئة او الشراء بعشرين فقال بل نقدا

في قوله قال لكتابة بيعه الخ ما نصه قال في
البيان ولو قال بعت عبدك من نفسك فقال
اشتريت انعزل الوكيل لان البيع لا يصح
ولو قال بعت عبدك من نفسك فقال
اشتريت لم ينعزل وهو غلط ظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)